**المحاضرة الثالثة : أنواع الفساد :**

**مقدمة :**

**بعدما تطرقنا في المحاضرات السابقة لتعريف الحوكمة بمفهوميها اللغوي والإصلاحي، واهم المبادئ والعناصر المكونة للحوكمة والتي تقوم بها حتى تحقق حكما صالحا راشدا بالنسبة للدولة ولأفرادها ولمؤسساتها ، الأمر الذي يطرح نفسه متى تطبق الحوكمة ؟ وما الهدف منها؟**

**للإجابة على هذا السؤال توجب علينا تعرف الفساد ، الذي أينما حل تحل معه إستراتجية الحوكمة الرشيدة حتى تحد منه بطرق شتى وتحقق تنمية على مستويات عدة .**

**وللفساد أنواع عديدة سيتم توضيحها في هذه المحاضرة ثم توضيح أهم المظاهر التي تنبثق عنه .**

**إن عدم التوصل إلى تعريف شامل ومتفق عليه للفساد من المعضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال، وذلك راجع لعدة أسباب ولعله في المقدمة وجود صور وأنواع مختلفة ومتنوعة للفساد، هذه الصور تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي ينشر فيها الفساد، واختلاف المتورطين بها،اضافة إلى ما للأديان السماوية والقيم الأخلاقية والنصوص القانونية من تأثير كبير في تقرير مايعد فاسدا . (1)**

**والشئ الملاحظ أن أنواع الفساد متغيرة ومتطورة باستمرار، لتواكب مايحدث في العالم من تغيير وتطور في جميع المجالات . (2)**

***أولا: الفساد حسب درجة التنظيم :***

**هناك ثلاثة أنواع رئيسية حسب هذا المعيار : هي العرضي- المنظم والشامل :**

* **الفساد العرضي : وهذا التعبير يشير إلى كافة أشكال الفساد الصغيرة والعرضية، التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة، وهذا مثل الاختلاس والمحسوبية، سرقة الأدوات المكتبية،او بعض المبالغ الصغيرة.(3)**

**في بعض الأحيان ينظر لهذا النوع من الفساد على انه عادي وبسيط ومؤقت وليس دائم، لكن تبدأ مشاريع الفساد الكبرى إبتداءا من أبسط الأمور .**

* **الفساد المنظم :**

**وهو ذلك النوع الذي ينشر في الهئيات والمنظمات والادارات المختلفة ، من خلال اجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد، يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر .(4)**

* **الفساد الشامل :**

**وهو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية أو تسديد أثمان سلع صورية، تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة والرشاوي...(5)**

**الذي يتمثل بقيام بعض القادة السياسيين وكبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص وكذلك اختلاس الأموال وتلقي الرشاوى، وإبرام العقود والصفقات التي يكون رأسمالها من مقدرات الدولة مقابل تحويل أرصدة منافعها إلى جيوب هؤلاء المسئولين والقادة. إن التفرقة بين الفساد الصغير والفساد الكبير ليست تفرقة في الحجم، فالفساد الصغير يتعلق بإتمام إجراءات روتينية على وجه السرعة أو عدم إجرائها أصلا، مثل ما يقوم به بعض موظفي الهجرة والجمارك وغيرهم، بينما الفساد الشامل أو الكبير يتعلق بالتأثير على اتخاذ القرارات مثل قرارات إنشاء المشروعات الاقتصادية وترسيه العطاءات والمناقصات وعقد الصفقات الكبيرة وفي مختلف المجالات.كماكما يزداد الفساد الشامل عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية، وأيضا عندما تنهار الدولة في مواجهة الأزمات وتحل محلها الجريمة ألمنظمة كما هو الحال بعد انهيار الاتحاد ألسوفيتي وأيضا يحدث الفساد الشامل عندما تنتقل الوظائف الفيدرالية إلى المحليات والبلديات.ومهما كان الأمر من ناحية إعطاء أهمية للفساد الصغير أو الكبير، فكلاً منهما وعلى حدة ممكن أن يؤدي إلى انهيار كلي في مرتكزات الدولة وأسسها ألبنيوية فقد يستشري الفساد الصغير إلى الدرجة التي لا يمكن السيطرة علية وقد يبقى كداء خفي وربما غير معروف لعدم وضوحه بشكل مباشر، إلا أن أثره فتاك من خلال التلاعب بالقواعد الشرعية والتي يجب انتهاجها والسير وفقها، أما الفساد الكبير فهو يقضي على المجتمع بأكمله لان جميع مقدرات المجتمع بيد من يتحكمون فيه من الذين امتهنوا الفساد لمصالح شخصية تؤدي إلى إفقار المجتمع وتعطيل قدراته وتعود به إلى التأخر والانحطاط. (6)**

***ثانيا : الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه*:**

**يصنف الفساد طبقا لهذا المعيار إلى نوعين:**

* **فساد قطاع العام: وهو الفساد المستشري في الادارة الحوكمية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها ، وهو من أكبر معوقات التنمية وفيه يتم استغلال المنصب العام لأجل أغراض ومصالح شخصية. (7)**
* **فساد القطاع الخاص: ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة بإستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا ، ولقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 1999، إلى أن الشركات الأمريكية هي التي تمارس أعمالا غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية . وأن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في كثير من الدول يتقاضون مرتبات مقابل تقديم خدماتهم ، كما يضير أيضا تقرير خاص للصندوق النقد الدولي أن مابين 80 بالمائة إلى 100 بالمائة من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة إلى أخرى إلى الو . م. أ وسويسرا . كما أشار أيضا تقرير الأمم المتحدة نشرته صحيفة أمريكية أن الأمم المتحدة تهدر سنويا 400 مليون دولار بسبب الفساد والتبذير وسوء الإدارة . (8)**

**ثالثا: فساد من حيث الحجم والمستوى:**

**يستشهر هذا التصنيف عند علماء الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع إلى تصنيفين:**

* **الفساد الكبير ( الشامل): يتمثل في قيام بعض القادة السياسيين وكبار المسئولين بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص ، وكذلك اختلاس الأموال وتلقي الرشاوي وإبرام العقود والصفقات التي يكون رأسمالها من مقدرات الدولة، مقابل تحويل أرصدة منافعها إلى جيوب هؤلاء المسئولين والقادة.**

**وعليه ، يكون على مستوى الجماعات أو الأفراد والذي يحتاج إلى متابعة كبيرة للتخلص منه، بمعنى أنّ تأثيره كبير على مستوى الدول أو المجتمعات، وهذا الفساد بشكلٍ عام يشترك فيه مجموعات من الأشخاص وليس شخصًا واحدًا، ويحتاج إلى وقتٍ وقوة لمحاربته، ومن الأمثلة على الفساد الكبير قيام المسؤولين الكبار في دولة معينة بالاختلاس من المال العام والسماح لشركات غير مؤهله بإدارة وإنشاء المشاريع في الدولة.**

* **الفساد الصغير: هو الفساد الذي يكون على مستوى الأفراد، ويكون تأثيره محدودًا بشكلٍ عام، ويقوم به شخص أو أكثر لكنه يعدّ مُقتصرًا على مستوى مؤسسة واحدة أو مكان واحد، مثل دفع الرشوة للحصول على ترقية مهنية أو إلغاء حكم القاضي في قضية معينة، وهذا النوع من الفساد من الأنواع التي يُمكن أن تتحول إلى فساد كبير إذا لم يتم قمعه.(9)  
  تأسيسا لما سبق، يتمثل هذا النوع في الرشاوي الصغيرة التي يتلقاها الموظفون الصغار، وبعض المسئولين الحوكميين من ذوي الرواتب المحدودة، نتيجة القيام بتسهيلات غير مشروعة،**

**لكن من الجدير بالذكر أن التفرقة بين الفساد الكبير والصغير ليست تفرقة في الحجم ، فالفساد الصغير يتعلق بإتمام إجراءات روتينية على وجه السرعة أو عدم إجرائها أصلا، مثل ما يقوم به بعض الموظفين في مختلف الإدارات العمومية، بينما الفساد الشامل أو الكبير فهو يتعلق بالتأثير على اتخاذ القرارات، ويؤثر بشكل كبير على موارد المجتمع كما يزداد الفساد الشامل أو الكبير عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية وتنهار الدولة في مواجهة الأزمات وتحل محل الجريمة المنظمة. (10)**

**وهكذا فإن ممارسات الفساد الكبير هي قلب "الأزمة الاقتصادية والسياسة والمجتمعية". وقد أصابت الكثير من الدول بأمراض في الإدارة والسلطة والمراقبة والمساءلة والمحاسبة والمقاضاة. لذا لابد من التنبّه إلى أن فقدان القانون لهيبته سيؤدي، بالضرورة، إلى التعدي عليه والتطاول على مكوناته وربما إلى تدني قدرته على التنظيم. خاصة إذا أدركنا أن المفسدين والفاسدين يملكون القدرة على تعطيل القانون، وقتل القرارات التنظيمية في مهدها، لأنهم أصلاً أصحاب السلطة.  
 إن ممارسات الفساد، والكبير منه خاصة، ليست مجرد ممارسات فردية، وإنما نجدها تتحرك من خلال "أطر شبكيّة" و"مافيات منظمة" تجعل من الفساد "مؤسسة" توزع الدخول بشكل "غير مشروع" و تُحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي، ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي.  
الخطر الداهم الآخر هو عندما تتهيأ الفرصة لبناء "بيئة حاضنة للفساد", محمية بمنهج المؤسسة صاحبة السلطة والولاية, والقادرة على التحكم بالنظم والتعليمات والقوانين. وهنا يسهل تحويل الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص لفرد أو لأفراد أو لجماعات صغرى.**

**..........يتبع .........**